التي تقام هناك ستضم حوالي ٣٥ الف وحدة سكن تتسع لنحو ١٢٢ الف يهودي اي ضعف عدد العرب القاطنين حاليا في القدس . وسيرتفع هذا العدد كما اعلن عن ذلك اكثر من وزير اسرائيلي من بينهم وزير الاسكان زئيف شيرف الى ٢٤٠ الف نسمة عام ١٩٧٥ ، اي حوالي خمسة اضعاف السكان العرب. ومن المعروف ان سلطات الاحتلال كانت قد أقدمت على مصادرة خمسة الاف دونم في عام ١٩٦٨ من اراضي القدس العربية، والحقت ذلك بمصادرة عشرة الاف دونم اخر في ٢٠ آب ١٩٧٠ بغرض تهويد مدينة القدس .

٣ — فرض الانتخابات للمجالس المحلية القروية : بعد نجاح سلطات الاحتلال في فرض الانتخابات البلدية في مدن الضفة الغربية الكبرى ، تقوم الان بالاعداد لفرض انتخابات للمجالس المحلية القروية في الضفة الغربية ، ويبلغ تعداد سكان هذه القرى حوال ١٢٠ الف نسمة ، ومن المقرر ان يتوجه سكانها الى صناديق الاقتراع عند نهاية هذا العام .

٤ — توسيع ميناء غزة : تم في ٦٣/٦/٤ افتتاح الرصيف الثاني في ميناء غزة الذي سيتم انشاؤه خلال العامين القادمين ، وسيستثمر في اقامته مبلغ ٢٥ مليون ليرة ، وحضر حفل الافتتاح عدد من كبار القادة والشخصيات الاسرائيلية من بينهم قائد المنطقة الوسطى رحبعام زئيفي ومدير مصلحة الموانىء اهارون ريمز ومحافظ بنك اسرائيل موشيه زنبار . وذكر وزير المواصلات شمعون بيرس الذي افتتح الرصيف « ان غزة قد انفصلت الى الابد عن مصر ». ومن المعروف ان تكاليف الرصيف الاول الذي اقامته سلطات الاحتلال والذي استغرق العمل فيه قرابة تسعة شهور قد بلغت مليون ونصف المليون ليرة ، وقد تم خلال عام ١٩٧٢ تفريغ ١٦٠ الف طن من الاسمنت في الميناء ، الا انه بعد الانتهاء من اقامة الرصيف الثاني سيصل الاستيعاب الى نصف مليون طن من الاسمنت .

٥ — التخطيط لاقامة مطار في منطقة غزة ! بالاضافة الى اعمال توسيع ميناء غزة ، تعكف سلطات الاحتلال على دراسة مشروع لاقامة مطار دولي على شاطىء البحر جنوبي غزة ، ويعتبر هذا المطار المزمع انشاؤه المطار الدولي الثاني الاسرائيلي بعد مطار اللد . ولم يتحدد بعد المكان الذي سيشاد عليه .

٦ — الضغط على سكان مشارف رفح لبيع اراضيهم : بعد ان رفضت محكمة « العدل » العليا في اسرائيل شكوى سكان مشارف رفح بشأن اعادتهم الى اراضيهم ومضاربهم التي اجلوا عنها بالقوة بغرض اقامة مستوطنات اسرائيلية عليها ، اخذت سلطات الاحتلال بواسطة قائد منطقة رفح تنهج اسلوب الضغط المشفوع بالتهديد لدفع القبائل العربية صاحبة الارض ، للتنازل عن اراضيها بواسطة بيعها ، ففي اواخر شهر ايار وبعد رفض محكمة « العدل » العليا بيوم واحد استدعى الحاكم العسكري لمدينة رفح وجهاء القبائل وحرص على ان يتحدث مع كل واحد منهم على حدة في محاولة منه لاحداث ثغرة في الموقف الصلب الذي يدعو الى الاعجاب ، المتمثل في عدم التخلي عن شبر واحد من اراضيهم ، الا ان محاولاته هذه باءت بالفشل ، فقد ذكر رؤساء القبائل الذين اجتمعوا مع الحاكم العسكري (كما جاء في صحيفة هآرتس ٧٣/٥/٣٠) ان الحاكم الاسرائيلي هدد كل واحد منهم بشكل مختلف ، لدفعه لبيع ارضه ، وكشفت صحيفة هآرتس بعض اساليب التهديد التي تتبعها سلطات الحكم العسكري لدفع سكان البلاد الاصليين للتخلي عن اراضيهم ، فذكرت على لسان برهم محمد عودة ، يعمل مدرسا ، بأن الحكم العسكري هدده بطرده من وظيفته خلال عشرة ايام اذا لم يقدم خلال هذه الفترة على بيع ارضه، وذكرت ايضا ان الحاكم العسكري هدد شخصا آخر بالسجن اذا لم يقم ببيع ارضه ، واضافت ان احد الشيوخ اراد الحصول على رخصة لشراء سيارة خاصة ، الا انه لم يحصل على ذلك « والسبب رفضه بيع ارضه » . ومن الجدير بالذكر هنا ان محكمة « العدل » الاسرائيلية التي رفضت مطلب البدو العادل باعادتهم الى ارضهم وبيوتهم ، قد فرضت عليهم ايضا « دفع مبلغ الف ليرة للجيش وللحكومة كنفقات للمحكمة » .

٧ — الاستمرار في شراء الاراضي العربية : لا زالت عمليات شراء الاراضي العربية واستملاكها بواسطة اليهود مستمرة وآخذة في التصاعد ، وقد كشف ذلك مراسل دافار (في ١٩٧٣/٦/١٩) عندما ذكر بان عملية الاستملاك شملت آلاف الدونمات وتركزت في الاونة الاخيرة في ضواحي بيت جالا وغوش عتسيون وشمال القدس، وذكر ان الاسعار تتحرك من ٣٠٠٠ ليرة للدونم وحتى ٢٠ الف ليرة ، واضاف ان المشترين الافراد يدفعون أسعارا أعلى